

بيان صحفي صادر عن نادي الأسير الفلسطيني بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني،  
يقول فيه إن الاحتلال الإسرائيلي يواصل اعتقال قرابة (١٨٠) طفلاً، رغم النداءات  
والمطالبات المتكررة بإطلاق سراحهم جرّاء خطر انتشار عدوى فيروس "كورونا" في  
سجون لا تتوفر فيها أدنى الشروط الخاصة بحماية طفولتهم\*

٢٠٢٠/٤/٥

قال نادي الأسير، اليوم الأحد، إن الاحتلال الإسرائيلي يواصل اعتقال قرابة (١٨٠) طفلاً  
في سجون، رغم النداءات والمطالبات المتكررة بإطلاق سراحهم جرّاء انتشار عدوى فيروس  
(كورونا)، الذي أضاف خطراً جديداً على مصيرهم، إضافة إلى خطر استمرار اعتقالهم في سجون لا  
تتوفر فيها أدنى الشروط الخاصة بحماية طفولتهم.

وأضاف النادي في بيان صحفي، لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني الذي يصادف الخامس  
من نيسان/ ابريل من كل عام، إن ما جرى بالأمس في سجن "عوفر" من قيام إدارة السجن بحجر  
طفلين من الأسرى، بدلا من أن تُطلق سراحهما، أمر خطير، داعياً كل جهات الاختصاص الدولية  
وعلى رأسها "اليونيسف" إلى ضرورة التدخل العاجل لإطلاق سراح الأسرى الأطفال.

وبين، أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهج سياسة اعتقال الأطفال الفلسطينيين، كجزء أساسي  
من بنيته العنيفة وأدواتها، ويحاول من خلالها سلب طفولتهم، وتهديد مصيرهم ومستقبلهم، ولا  
تختلف أدواته العنيفة المستخدمة بحق الأطفال في مستواها عن أدواته بحق المعتقلين الكبار، وتبدأ  
هذه الإجراءات منذ لحظة الاعتقال الأولى لهم، حتى احتجازهم في السجون.

ويُنفذ الاحتلال انتهاكات جسيمة بحق الأسرى الأطفال منذ لحظة إلقاء القبض عليهم  
واحتجازهم، والتي تتناقض مع ما نصت عليه العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية الطفولة، وذلك  
من خلال عمليات اعتقالهم المنظمة من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل إلى مراكز التحقيق  
والتوقيف، وإبقائهم دون طعام أو شراب لساعات طويلة وصلت في بعض الحالات الموثقة ليومين،  
وتوجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، وتهديدهم وترهيبهم، لانتزاع الاعترافات منهم تحت  
الضغط والتهديد، إضافة إلى دفعهم للتوقيع على الإفادات المكتوبة باللغة العبرية دون ترجمتها،  
وحرمانهم من حقهم القانوني بضرورة حضور أحد الوالدين والمحامي خلال التحقيق، وغير ذلك من  
الأساليب والانتهاكات، كما لا تتوانى سلطات الاحتلال عن اعتقال الأطفال إدارياً دون أية تهمة،  
علماً أن معظم التهم الموجهة للأطفال تتعلق بإلقاء الحجارة.

ومنذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٠، شهدت قضية الأسرى الأطفال تحولات خطيرة، حاولت  
إدارة سجون الاحتلال فرضها داخل السجون، تمثلت في قضية نقل الأسرى الأطفال دون ممثليهم

\* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

[http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=NgwmKxa873359008896aNgwmKx](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=NgwmKxa873359008896aNgwmKx)

من سجن "عوفر" إلى سجن "الدامون"، حيث تعرض الأطفال الذين جرى نقلهم إلى اعتداءات على يد قوات القمع، وعزل عدد منهم، وتهديدهم، واحتجازهم في ظروف لا تتوفر فيها أدنى شروط العيش الآدمي، وفرض عقوبات عليهم وحرمان عائلاتهم من زيارتهم، الأمر الذي اعتبره الأسرى والمؤسسات الحقوقية، تحولاً خطيراً ومحاولة لسلبهم أحد أهم منجزاتهم، والمتمثل بوجود مشرفين على الأسرى الأطفال داخل السجون، لتنظيم حياتهم ومساعدتهم في مواجهة ظروف الاعتقال.

وحسب البيان، يطبق الاحتلال بحق الأطفال في الضفة القانون العسكري، فيما يُطبق إجراءاته الاستثنائية في القانون المدني الإسرائيلي على أطفال القدس، كجزء من سياسات التصنيف التي تحاول فرضها على الفلسطينيين، وترسيخ التقسيمات التي فرضتها على الأرض، ومع أنها تُطبق القانون المدني الإسرائيلي على أطفال القدس، فقد وصل بها الأمر إلى استدعاء أطفال عبر عائلاتهم، لم تتجاوز أعمارهم الخمس سنوات كما جرى في بلدة العيساوية خلال العام الماضي. وتعتبر أعلى نسبة اعتقالات بين صفوف الأطفال في مدينة القدس، حيث يواجه أطفالها عمليات اعتقال متكررة، بعض الأطفال لم يتمكن على مدار سنوات من استكمال تعليمه بسبب الاعتقال، وجرّاء عمليات الحبس المنزلي التي استهدفت من خلاله سلطات الاحتلال، النسيج الاجتماعي المقدسي، لاسيما الأطفال، وشهرياً تُسجل أعلى حالات اعتقال بين صفوف الأطفال في القدس مقارنة مع المحافظات الفلسطينية الأخرى.

وهذه أبرز المعطيات عن الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال: يقبع الأسرى الأطفال في ثلاثة سجون وهي: عوفر، ومجدو، والدامون، ومنذ عام ٢٠١٥ سُجّلت أكثر من ٦٧٠٠ حالة اعتقال بين صفوف الأطفال والفتية الفلسطينيين، وكانت أعلى نسبة لعمليات اعتقال الأطفال في الثلاثة أشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥ التي شهدت بداية الهبة الشعبية، حيث بلغت حالات الاعتقال بين صفوفهم في ذلك العام ٢٠٠٠ حالة، تركزت غالبيتها في القدس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>